وزارة التموين والتجارة الداخلية - قطاع التجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ٤ لسنة ٢٠٠٥ «بالتفويض»

باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة البحيرة عن العام المالى ٢٠٠٥

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة البحيرة جلسة ٢٠٠٤/١٠/٢٠ باعتماد الموازنة التخطيطية للغرفة للعام المالى ٢٠٠٥ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٥/١/٢٦ ؛

قـــــرر :

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة البحيرة عن العام المالى ٢٠٠٥ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية مبلغ ١٢٤٤٥٠٠ جنيه (فقط مليون ومائتان وأربعة وأربعون ألفًا وخمسمائة جنيه لا غير) وجملة المصروفات التقديرية ٦٤٠١٨٣ جنيهًا (فقط ستمائة وأربعون ألفًا ومائة وثلاثة وثمانون جنيهًا لا غير) بفائض وقدره مبلغ ٦٠٤٣١٧ جنيهًا (فقط ستمائة وأربعة آلاف وثلاثمائة وسبعة عشر جنيهًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٥/١/٢٦

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء/ أسامة مازن